

تسمية له باسم ما يحمله من حمل او بفل او حمار والزيادة نحو
 ليس بمحمله نبي قال كاف زائدة والنقصان نحو واسئل
 القرية اي اهل القرية فقد يجوز اي توسع بزيادة كلمة
 او نقصها وان لم يصدق على ذلك حمد المجاز المذكور
 وقيل يصدق عليه حيث استعمل نفي مثل المثل في نفي
 المثل وسؤال القرية في سؤال اهلها والكل للمبعض
 نحو يعملون اصابعهم في اذانهم اي انا ملهم وعكسه
 نحو فلان يملك الفارس من الغنم والمتعلق بكسر اللام
 للمتعلق بفتحها نحو هذا خلق الله اي مخلوقه وعكسه
 نحو بايك المفتون اي الفتنة ولم قائما اي قيا ما وماه
 بالفعل على ما بالفتوة كالمسكر الخمر في الدن دون
 الاخر هو المنان راحة الغم باسم الاستعارة
 اي باسم هو الاستعارة لعلاقة غير ما ذكر للمقابلة
 فلا يصح ان يحمل علاقة في اطلاقه اسم احد المتقابلين
 على الاخر فيه اي في لفظ فيه اي في ذلك
 اللفظ لها اي لتلك العلاقة وهذا اي قوله ويجوز
 التجوز فيه نوعي لا شخصي وذلك لان العلاقة
 تجب ان تكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط
 النقل عنهم في كل جزء من الجزئيات لان ائمة الادب
 كانوا يتوغلوا في اطلاق المجازي على ان ينقل من العرب
 نوع العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع اجزاؤها وجزئياتها
 فلا يجب ان يثبت ان العرب وضعوا اسم السبب
 لان يستعمل في المسبب ولا يجب ان يسمع منهم اطلاق
 الفيت

الفيت على النبان ولا يخفي ان اسم السبب صادق
 باسم الفيت وغيره من كل اسم لسبب فلم يلاحظ حين
 الوضع لفظ الفيت بخصوصه مثله ان يقول وضعت
 لفظ الفيت لان يستعمل في النبان بل لاحظته من حيث
 كونه مندرج تحت مركبي واما وضع الحقيقة فهو
 شخصي كان يقول الواضع وضعت لفظ السد الجوان
 المفترس فلم يلاحظ امرا كتب بحيث يكون لفظ الاسد
 واحلا مختلفا بل لاحظته من حيث خصوصه بالذكر
 دون غيره وهو معنى الوضع الشخصي المقابل
 للنوعي وان كان المعاني كلها فقله كالوضع في الحقيقة
 متعلق بالمنفي الذي هو شخصي وبه يعلم اي
 يكون الوضع في المجاز نوعيا يعلم الخ وذلك لان قول
 المص فيما وضع له يكون معناه حينئذ فيما وضع له
 نوعيا فتخرج الحقيقة لان وضعها شخصي
 فتبيده اي تفتيد الوضع به اي بالثاني دون الاستعمال
 اي دون ان يقول فيما وضع له ثانيا مع سبق الاستعمال
 بالنسبة للوضع الاول بدلا الاستعمال فيه اي بالثاني
 بالثاني دون الاستعمال اي دون ان يقول فيما
 وضع له ثانيا مع سبق الاستعمال بالنسبة للوضع
 الاول للاستعمال فيه اي في المعان الاول فلا
 يجب سبقه في تحقق المجاز فلا يستلزم المجاز الحقيقة
 كالعكس اذ لا مانع من ان يتجوز في اللفظ قبل استعماله
 فيما وضع له اولاه وهذا هو المختار وقيل يجب سبق الاستعمال

قوله قوله من الاستعمال
 ان الحكماء قد يتوغلون
 في اطلاق المجازي على
 ما لا يسمع منهم اطلاق